التراث المادي واللامادي لقلعة بني راشد وسبل الحافظة عليه

د. سليم حاج سعد*

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

salim-hadj.sad@univ-eloued.dz

د. التجاني مياطه

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

tedjani-mayata@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/26 تاريخ القبول 2023/02/09 تاريخ النشر 2023/02/14

الملخص :

يعتبر التراث المادي واللامادي عنصرا مهما من ثقافة البشرية، وهذا التراث الثقافي المتوارث جيلا عن جيل، تبدعه الجماعات من جديد بصورة مستمرة، بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها وكذا مع الطبيعة وتاريخها، وهو ما ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور بديمومتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية للإنسان، إلا أن هذا التراث يواجه عبر الزمن وتعاقب الأجيال خطر الاندثار، خاصة في زمننا الذي يشهد تطورا وتغيرا كبيرا في نمط عيش الانسان، وعليه كان لزاما على عدد من الهيئات التي لها علاقة مباشرة به، المحافظة عليه بإجراءات عملية ملموسة تدخل ضمن التطور العام للمجتمع، وهذه الأطراف مثل : وزارة السياحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الثقافة وغيرها، ومن هنا تكون المسؤولية

* المؤلف المراسل

جماعية في الحفاظ عليه، وفي هذه الدراسة سنتناول نموذج التراث المادي واللامادي لقلعة بني راشد والهيئات المسؤولة عن حمايته والحفاظ عليه.

الكلمات المفتاحية : قلعة بني راشد، غليزان، التراث المادي، التراث اللامادي، هوارة.

***Abstract* :**

The tangible and intangible heritage is an important element of human culture. This cultural heritage is passed down from generation to generation. It is constantly recreated by groups, in accordance with their environment and interactions, as well as nature and history. It develops in them a sense of their identity and a sense of their permanence, and thus promotes respect for cultural diversity and creativity. However, this heritage faces, through time and the succession of generations, the danger of extinction, especially in our time, which is witnessing a suspicious development and change in the way of human life, and accordingly it was necessary for a number of organizations that have a direct relationship with it to preserve it through concrete practical measures that fall within the general development of society. And these parties such as: the Ministry of Tourism, the Ministry of Education, the Ministry of Higher Education and Scientific Research, the Ministry of Youth and Sports, the Ministry of Culture and others, and from here the responsibility is collective in preserving it, and in this study we will address the model of the tangible and intangible heritage of Bani Rashid Fort and the bodies responsible for its protection and preservation on him.

Keywords: Bani Rashid Castle, Relizane, tangible heritage, intangible heritage, Hawara

مقدمة :

يقصد بعبارة التراث الثقافي اللامادي[1] كل " الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية خاصة منها التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد جزءا من تراثها الثقافي، وهذا التراث الثقافي اللامادي المتوارث جيلا عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة

مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور بديمومتها ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي"

أهم المجالات التي يتجلى فيها التراث الثقافي اللامادي:

أ –التقاليد و أشكال التعابير الشفاهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي.

ب –فنون وتقاليد أداء العروض

ج –الممارسات الاجتماعية والطقوس الاحتفالية.

د –المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون.

هـ –المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية

أما بالنسبة للتراث المادي فيشمل الآثار والمباني والأماكن الدينية والتاريخية والتحف من منشآت دينية وجنائزية كالمعابد والمقابر والمساجد والجوامع، والمباني الحربية والمدنية مثل الحصون والقصور، والقلاع والحمامات، والسدود والأبراج، والأسوار.

وتعتبر قلعة (هوارة) ببني راشد كنزا تاريخيا مهما ضمن التراث التاريخي الثقافي للجزائر، فهي تعتبر من الحواضر المهمة في الغرب الجزائري، والتي كان لها دور كبير في تحصيل العلوم وتكوين الشيوخ وحملة الفكر، وهو الأمر الذي يفسر كثرة قبور الصالحين والأولياء والمجاهدين بها.

وقد ذكر الكثير من الرحالة والجغرافيين قلعة بني راشد، والتي تمتعت بعدد من التسميات مثل قلعة هوارة وقلعة بني راشد أو الرباط كما أورد الجغرافي المشهور البكري اسمها الأمازيغي وهو تاسقدالت، وقال البكري :'' و بغربي مستغانم على ثلاثة أميال مدينة مزغران وعلى مقربة منها قلعة هوارة ويسمونها '' تسكدالت'' وهي في جبل لها ثمار ومزارع وتحت هذه القلعة يجري نهر سيرات ...''[2]

وقد اختلف المؤرخون في تاريخ نشأة القلعة، حيث ذهب بعضهم إلى أن القلعة كانت موجودة قبل الفتوحات الإسلامية لبلاد المغرب، والبعض الاخر يذهب إلى أن

القلعة تعود إلى أواخر فترة وجود العثمانيين في إيالة الجزائر، وقلة من يذهبون إلى القول بأن القلعة أسستها قبيلة هوارة البربرية القادمين من شرق المغرب الإسلامي، وهي القبيلة التي كان لها شأن كبير في فتح الأندلس وباقي مسارات التاريخ في شبه الجزيرة الايبيريه.

إلا أنه ونتيجة لتضارب المعلومات التاريخية وصعوبة الفصل بينها، يكون من الأفضل من الناحية العلمية ـن يتدخل علماء الآثار بالقيام ولو ببعض الحفريات الجزئية في مناطق متفرقة من القلعة، واستخدام ما يعثرون عليه من مستحثات وبقايا أثرية بعد قياس عمرها الزمني في تحديد كل الفترات والدول التي مرت بمنطقة القلعة والتي من الممكن أن تكون فيها بعض اللقى التي تصل بنا زمنيا إلى فترة ما قبل التاريخ، وعليه يكون لزاما على المهتمين بتراث قلعة بني راشد وترقيته السعي إلى ربط علاقات مع القائمين والمتخصصين في علم الآثار أو حتى الاستعانة بمتخصصين أجانب إن لزم الامر.

ويتمثل دور علماء الآثار في مثل هذه الحالات في ترجيح أحد الروايات عن الاخرى، أو حتى إن توفرت معلومات جديدة لإنشاء رواية أكثر دقة وأقرب للحقيقة تنصف القلعة وتثبت لها بعدها التاريخي والأثري الحقيقي، حتى وإن أعيد بناء القلعة لمرات عديدة في فترات زمنيه مختلفة، فإن الطبقات الأثرية ستعطي لنا الكثير من المعلومات الغير قابلة للتكذيب، قد نجد فيها الكثير من الإشارات الخاصة بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي.

خاصة وأنه من حوالي خمس سنوات، كان فريق من الباحثين من المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ والأنثروبولوجيا قد قام بإجراء عملية مسح أولي ومعاينة لمنطقة القلعة، إذ تم العثور على أدوات حجرية وفخاريات وبقايا عظمية لحيوانات (وحيد القرن والغزال والأبقار) وجمجمة بمغارة (مصراتة) تعود إلى إنسان العصر الحجري، فلا بد من أن تتواصل هذه الأبحاث الدقيقة والتي يمكن من خلالها أن تتوضح معالم القلعة أكثر فأكثر.

وفي الغالب تناط مسؤولية الحفاظ على التراث اللامادي وضمان انتقاله واستمراره وعدم اندثاره على عدد من الوزارات هي :

1- وزارة الثقافة
2- وزارة السياحة والصناعات التقليدية
3- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
4- وزارة التجارة
5- وزارة التربية الوطنية
6- الجماعات المحلية
7- وزارة الشباب والرياضة
8- وزارة الصناعة
9- وزارة التشغيل

فما هو دور كل هيئة من هاته الهيئات السابقة في الحفاظ على التراث اللامادي؟ وكيف يمكن ضمان استمراريته وعدم اندثاره؟ وماهي القوانين التي تساعد على نجاح هذه العملية؟

وهو ما سنفصل فيه في موضوع دراستنا

تعريف التراث الثقافي غير المادي :

أهم المجالات التي يتمظهر فيها التراث الثقافي اللامادي.

أ –التقاليد وأشكال التعابير الشفاهية، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي.

ب –فنون وتقاليد أداء العروض

ج –الممارسات الاجتماعية والطقوس الاحتفالية.

د –المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون.

هـ –المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية.

تعريف التراث الثقافي اللامادي

تعريف الثقافة: يكاد أن يكون مفهوم الثقافة من أكثر المفاهيم المستخدمة في علم الاجتماع تعقيدا، وربما كان هذا التعقيد سببا للاختلاف الواضح بين علماء الاجتماع، ليس فقط في تحديد ماهية الثقافة أو طبيعتها ومكوناتها، بل وحتى في تعريف المصطلح نفسه، وهو ما يظهر جليا فيما قام به كل من "من كروبر و كلايد كلكهون" في سنة 1915م، حيث قاما بحصر أكثر من 150 تعريفا مختلفا للثقافة[3].

إذا بحثنا عن مفهوم الثقافة في المعاجم العربية، نجد أنها أتت من الأصل اللغوي (ثقف) والتي تعني صار حاذقا وفطنا، وثقف الإنسان أدبه وهذبه وعلمه، ثم نحتت كلمة الثقافة وقصد بها "العلوم والمعارف والفنون التي يطلب الحذق فيها"، كما أن الكتابات الأنثروبولوجية تستخدم الكلمة بمعنى واسع، بحيث يشمل كل إنجازات العقل البشري بل وكل ما يصدر عن الإنسان من قول أو فعل أو فكر وكذلك ما اكتسبه الإنسان من عادات وتقاليد وأساليب للسلوك وقيم تسود في المجتمع الذي نعيش فيه[4]، ارتبط مفهوم الثقافة وتميز بصورة واضحة بتعريف "ادوارد تايلور" في كتابه الثقافة البدائية بحيث يعتبر هذا التعريف من أقدم التعريفات وأشملها[5].

حيث عرفها تايلور على أنها "ذلك الكل المركب من المعرفة والعقائد والفن والقانون والأخلاق والقيم والأعراف والقدرات التي يستطيع الفرد أن يكتسبها في المجتمع باعتباره عضوا فيه."

بحيث جاء تعريف تايلور للثقافة بمثابة التمييز الشامل لهذا المفهوم حتى الوقت الحاضر، وهو الذي وضح فيه مدى قدرة الفرد أو الجنس البشري عامة على امتلاك خصائص وسمات ثقافية تميزه عن المخلوقات الأخرى على الأرض أو في الحياة الطبيعية، فالإنسان هو المخلوق الذي يستطيع أن يكتسب قدرات وقيم وأخلاقيات ومثل وقوانين، ويستطيع أن ينقلها بعد ذلك إلى أبناء جيله في مراحل لاحقة، وهذا ما يميز الثقافة على

أنها نوع من التراث الاجتماعي، كما أن الإنسان يضع الآلات والأدوات والتكنولوجيا التي تجعله قادرا على السيطرة على البيئة المادية الخارجية[6].

وبالرغم من أهمية تعريف تايلور السابق ذو الطابع الأنثروبولوجي والذي على بساطته نستطيع أن نستخلص منه العناصر الهامة التي تميز الثقافة كموضوع، وهي أنها كل مركب وهذا تكوين أو تأليف من عدد من المكونات التي قد تختلف في طبيعتها ولكنها تندمج معا في وحدة عضوية متماسكة ومتكاملة، كما أن الثقافة أوسع وأشمل من مجرد إنتاج أو إبداع للعلوم والفنون والمعارف، لأنها حصيلة النشاط الإنساني في مجتمع من المجتمعات، ومن ثم فإن لكل مجتمع ثقافة خاصة به، كما أن الثقافة تتميز وتستقل عن الأشخاص الذين يحملونها ويمارسونها في حياتهم اليومية، لأن عناصر الثقافة كلها مكتسبة في طبعها[7].

2_ مميزات الثقافة:

- ✓ أن الثقافة هي نتاج بشري خالص، وهي تميز الإنسان عن الحيوان، فنماذج معيشة الحيوان ثابتة لا تتغير لأنها تعتمد على مجرد السلوك الغريزي، بعكس نماذج معيشة الإنسان التي تتطور دائما وباستمرار.
- ✓ إن الثقافة مكتسبة، أي أن الفرد لا يولد بها، بل يصل إلى اختراعها بالعقل أو يكتسبها من المجتمع الذي يعيش فيه، أو المجتمعات التي ينفتح عليها.
- ✓ أنها قابلة للتغيير والتعديل وليست جامدة، وتتغير الثقافة بما تضفيه إليها الأجيال الجديدة من خبرات وأدوات وقيم وعادات وأنماط سلوك أو بالعكس بما تستبعده وتحذفه من بعض الأساليب أو الأدوات التي لم تعد تتفق مع ظروف حياتها الجديدة[8].
- ✓ بما أن الثقافة شيء متغير فيمكن اعتبارها عملية، حيث أن العملية هي أي ظاهرة خلال فترة من الزمن ونظرتنا للثقافة على أنها عملية يعني أن هناك مدخلات تشمل كل ما يريده المجتمع أن يضمنه في ثقافته من عناصر مادية ومعنوية، وهناك مخرجات تشمل ما يتم استيعابه والتفاعل معه من تلك العناصر لينتج لنا ثقافة خاصة بالمجتمع.

✓ إن الثقافة تنتقل من جيل إلى آخر على شكل نظم وتقاليد وعادات وأفكار ومعارف، يتوارثها الخلف عن السلف، كما أنها تنتقل من وسط اجتماعي إلى آخر[9].

✓ تمتاز الثقافة برغم تغيرها أيضا بالتكامل، إذ تظهر كل الثقافات ميلا نحو التكامل بمعنى أنها تتخذ وتلتحم لتكون كلا متكاملا منسجما وتميل عناصرها المختلفة من عادات وطرائق شعبية ونظم وتتعرض لضبط يقودها نحو التكامل والاتساق مع بعضها الآخر[10].

يشتمل الجانب اللامادي للثقافة على كل ما يبتكره الإنسان ويستخدمه في تفسير سلوكه وأفعاله وتوجيهها، ولكن بشرط أن لا تخرج عن نطاق عقله أو تفكيره، ولذلك فهي تمثل جميع السمات الثقافية غير الملموسة كالمهارات الفنية والمعايير والمعتقدات والاتجاهات واللغة وغير ذلك مما تناقله أفراد المجتمع جيلا بعد جيل.

وبالتالي فعناصر القيم والمعتقدات والعادات والأفعال والعرف والقانون والنظم الاجتماعية والرموز والأسطورة والحكاية والأمثال، تحمل جوانب لامادية للثقافة وبالتالي فهي تعبر عن المظهر الفكري والأيديولوجي للتفاعل الإنساني[11].

وعليه فالثقافة اللامادية تشمل دائما أشياء غير واضحة وليست ملموسة ولكنها تلعب دورا هاما في سلوكنا وحياتنا اليومية مثل الدور الذي تلعبه العادات والتقاليد والأعراف والقيم وغيرها[12] .

و للثقافة اللامادية نوعان هما: قولي وفعلي

❖ **القولي**: يتمثل في الحكم والأمثال والأغنيات والحكايات والنكت والألغاز والدعوات والنداءات وأسماء المحلات وما يكتب من كلمات وجمل وتعليقات على المناديل والثياب وجدران البيوت من الداخل وعلى الأبواب وشواهد القبور وغير ذلك.

أما **الفعلي**: فيتضمن الاحتفالات والأعياد والمناسبات من زواج ووفاة وولادة ورقص وألعاب وزيارات وأزياء للملابس وأثاث للبيت وزينته[13].

وعليه يقصد بعبارة التراث الثقافي اللامادي

كل " الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية خاصة منها التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد جزءا من تراثها الثقافي، وهذا التراث الثقافي اللامادي المتوارث جيلا عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور بديمومتها ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي"

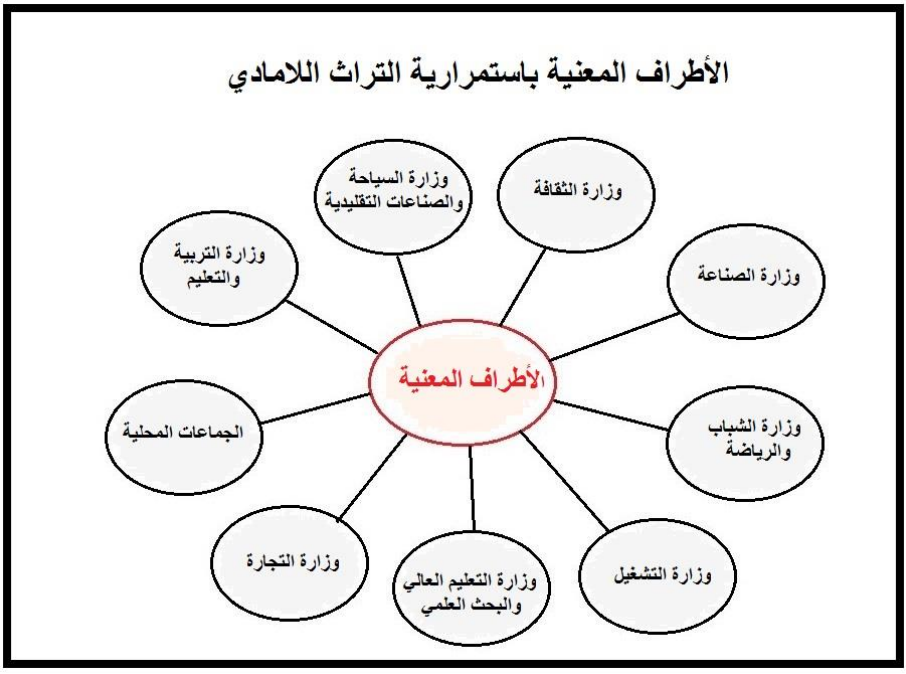

وللمحافظة على التراث اللامادي في قلعة بني راشد والجزائر بشكل عام، فإنه تقع المسؤولية على عدد من الأطراف التي كان لزاما عليها التدخل خاصة في ظل الدول الحديثة التي تمتلك مجموعة اقتصاديات معقدة مترابطة ومتكاملة، حيث من الممكن أن يصب كل شيء في مجال الاقتصاد والمنفعة الخاصة والعامة، ففي الجزائر يمكننا حصر الهيئات المسؤولة عن الحفاظ على التراث اللامادي وضمان استمراريته وديمومته، في تسع هيئات موضحة في الشكل المرفق[14]، سنحاول تناولها بشيء من التحليل والشرح.

أ- **وزارة الثقافة** : وهي الوزارة المعنية أصلا وبشكل مباشر مع مثل هذه المواضيع، حيث هي من صلب اهتماماتها وأسباب وجودها أصلا، وذلك من خلال تفريعاتها وهيئاتها الموجودة على المستوى المركزي أو الإقليمي أو الولائي، أو حتى على مستوى البلديات والدوائر، بما لديها من إطارات ومجمعات ومتاحف ومراكز ثقافية ودور للثقافة، حيث من المفترض أن تتركز برامجها في هذا المسعى باحتواء الفاعلين من الكنوز البشرية الناقلة للتراث اللامادي، وهيكلتهم وتبني أفكارهم بل وحتى بالسماح لهم بالنشاط والتعريف بما يمتلكون ضمن مؤسسات الثقافة خاصة المتاحف، كما يمكن ادماجهم فيها بشكل مباشر أو اعتماد معايير تصب في هذا الاتجاه في مسابقات التوظيف في قطاع الثقافة بنسب معينة، لا يكون الاعتماد فيها على الشهادات العلمية الجامعية كمعيار للكفاءة، وإنما التركيز على حاملي التراث الثقافي اللامادي وتثمين ما يمتلكون من كفاءات تراثية تجعل منهم كنوزا، هذا مع وضع الآليات الكفيلة بالتقييم الجدي لها والابتعاد عن المحاباة والمحسوبية، حيث تتشكل لجان خاصة ومتنوعة تحتوي على عناصر من حاملي التراث اللامادي.

كما يمكن لقطاع الثقافة أن يساهم بشكل مباشر في الحفاظ على التراث اللامادي وبأشكال عديدة ومتنوعة، وذلك بالملتقيات العلميات والتظاهرات الثقافية الدورية التي تنظم في ربوع الجزائر الحبيبة، كما يمكن لقطاع الثقافة أن ينظم دورات تدريبية لتسهيل نقل هذا التراث والمحافظة عليه ونقله للأجيال اللاحقة، كما يمكن المساهمة في حفظه عن طريق النشر للمجلات أم المؤلفات التي تساهم بشكل مباشر في الحفاظ عليه، كما يمكن لها أن تنظم مجموعات بحث متخصصة لإنجاز مناجد وقواميس وموسوعات وغيرها من وسائل التوثيق التي يدوم بقاؤها كحق للأجيال القادمة.

أما المتاحف فلها دورها المحوري في حفظ التراث اللامادي وصيانته، وذلك بتطوير المتاحف بما يتماشى والمتاحف العالمية خاصة في العالم الغربي، واستعمال التكنلوجيات الحديثة وبهذا يتم حفظ التراث، وكذلك بمحاولة تصويره في شكل مجسمات وتحف

وتصاميم ومنحوتات تعبر عن التراث الثقافي اللامادي، أو حتى بعملية التصوير الفوتوغرافي والفيديو في شكل تقارير وأفلام وثائقية حول التراث الثقافي اللامادي، وبذلك تخصص فضائات خاصة به في المتاحف.

ب- **وزارة السياحة والصناعات التقليدية** : من بين أهم الأطراف المعنية بالحفاظ على التراث اللامادي في الجزائر هذه الهيئة المهمة جدا، حيث لها من الأدوات والقوانين المنظمة التي تكفل لها القيام بدورها، ناهيك عن أن دورها لا يقتصر على العرض فقط، وإنما يتحول التراث اللامادي معها إلى سلعة تعرض وتطلب من قبل السائح والمتجول المحلي أو الأجنبي على السواء، وهو ما يمكن أن تتشارك فيه مع قطاع الثقافة من حيث إمكانية تنظيم الملتقيات والمهرجانات والاحتفالات المحلية والوطنية، أو حتى استغلال المهرجانات والاحتفالات التي يتكفل بها قطاع الثقافة للسياحة فتنظم الرحلات وأفواج السياح الأجانب بكثرة في هذه المواسم، وفيها يثمن التراث اللامادي المحلي الخاص بكل جهة من جهات البلاد ويسوق، وبذلك يصبح مدرا للمال والثروة، وبهذه العملية يمكن أن نحافظ على الكنوز البشرية الحاملة لهذا التراث فيتوفر لهم مصدر رزق يغنيهم عن محاولة الخوض في نشاطات تجارية أخرى غير التراث اللامادي، فيكون الحفاظ عليه، ومن جهة أخرى يصبح سلعة ذات قيمة تسوق، فكل من يطلبها سيقوم بتثمينها وتعلمها مع إمكانية الانخراط في هذه الثقافة، حتى يتحول إلى عنصر حافظ وناقل لها عبر الأجيال، وبذلك تكون حمايتها من الاندثار والضياع.

أما في الشق الثاني لهذا القطاع فيكون الدور كذلك محوريا ومهما في ذات الوقت، ألا وهو شق الصناعات التقليدية التي هي جزء مهم منها كخبرة وكفاءة يمكن أن تدخل بقوة ضمن التراث اللامادي للبلاد، فرعاية هذه الفئة وهذه الصناعات مهمة جدا للحفاظ على التراث اللامادي بشكل عام، لأن هده الأنشطة متكاملة في وجودها وانتشارها، فهي إحدى السلع المروجة للتراث اللامادي، وفي هذه الوضعية يمكن أن تكون لهذا القطاع هيئات وآليات لمنح شهادات معترف بها تعبر عن الكفاءة التي يحويها أصحاب

هذه الحرف وهذا التراث اللامادي، للمحافظة عليه وتثمينه وحمايته من الدخلاء والمتطفلين خاصة عندما يصبح مصدرا للرزق، ومن جهة أخرى يمكن تنظيم مهرجانات ومعارض دورية تصاحبها الثقافة المحلية كعنوان وكمعرف أصيل.

ت- **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** : يعتبر قطاع التعليم العالي من القطاعات المهمة جدا في حدوث أي تنمية في البلاد وفي شتى المجالات، لأنه القاطرة التي تستكشف وتوضح الطريق وترسمه، لما لهذا القطاع من كوادر وإطارات وباحثين قادرين على تذليل الصعاب وفك الشفرات ورسم الخطط التي تسهل العملية.

وعليه فإن هذا القطاع مسؤول وبشكل مباشر على التراث الثقافي اللامادي، وذلك من خلال الدراسات التي يقوم بها الباحثون والنظريات التي يقدمونها لحل الاشكاليات المطروحة حتى تكون الطريقة المتبعة للمحافظة على التراث الثقافي اللامادي واستمراره ممكنتا، هذا ناهيك عن النشاطات الثقافية والعلمية التي تقوم بها الجامعة أو مراكز البحث في موضوع التراث الثقافي اللامادي أو عملية نشره وصيانته، وكذا استضافة رموزه وتقديمه لمرتادي الجامعة، هذه الفئة التي تعد بعشرات الآلاف في كل جامعة، في تعداد كبير ، يجعل من الجامعة وعاء مستقبلا للتأثير، يمكن من خلاله معالجة المشكل وزيادة نشر التراث الثقافي اللامادي وصيانته، ورعاية الكنوز البشرية الحاملة له .

ث- **وزارة التجارة:** يعتبر قطاع التجارة قطاعا مهما في موضوع التراث الثقافي اللامادي، فهذا القطاع يمكنه أن يقوم بنشاط تكاملي مع باقي القطاعات قصد تسويق التراث الثقافي اللامادي، خاصة إذا ما اهتم هذا القطاع بعملية مكافحة السرقة والتعدي على الملكية الفكرية، كأسلوب للمحافظة على المبدع ومردوده المالي، حتى يواصل في نشاطه وحمايته من المتطفلين والداخلين على النشاط.

ج- **وزارة التربية الوطنية** : يعتبر قطاع التربية الوطنية قطاع مهم جدا في الحفاظ على التراث اللامادي للجزائر، وهذا راجع إلى درجة التأثير التي تقوم بها المدارس في

نفوس الناشئة، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار السنوات التي يقضيها الفرد في هذا القطاع وكذا حساسية السن الذي هو في الأصل يشكل بشكل مباشر شخصية الفرد المستقبلية، ناهيك عن تنوع المواد والتخصصات المدرجة، فتأثير هذا القطاع على الفرد الجزائري أكبر من أي قطاع أخر أو أي هيئة، فالساعات التي يقضيها التلميذ في المدرسة مع معلمه أو معلمته باتصال مباشر وفعال تكون في الغالب أكثر من الساعات التي يكون فيها الاتصال مع الأب وقد تفوق في بعض الحالات حتى الأم ذاتها، فشخصية الفرد الجزائري في أصلها تصنع وتصقل في المدرسة، ناهيك عن التأثر الذي يحدث من خلال نظرة التلميذ لمعلمه ومن سلوكياته وثقافته وتوجهاته.

فمسؤولية قطاع التربية الوطنية في الحفاظ على التراث اللامادي كبيرة جدا جدا، حيث سرعة وقوة وديمومة التأثير، وطريقة قيام هذا القطاع بواجبه نحو التراث الثقافي اللامادي سهلة جدا، حيث لابد من إدراج هذا النوع من التراث ضمن المناهج والمقررات التربوية وفي جميع الأطوار، حتى وإن كانت بنسب قليلة فإن تأثيرها سيكون كبيرا.

ومن جهة ثانية فإن نجاعة هذا القطاع كبيرة جدا ويكمن السر في تنوع المواد المقررة للدراسة، فيمكن إدخاله ضمن التربية الموسيقية ، أو الفنون التشكيلية، أو الأدب العربي أو الفلسفة وغيرها من المواد المقررة وفي جميع الأطوار، ومن الأدوار التي يمكن أن يقوم بها قطاع التربية التعليم في النشاطات الجانبية المرافقة للعملية التربوية، من نشاطات مسرحية ومسابقات ومجلات ورحلات وخرجات ميدانية أو سياحية، أو جداريات وفنون تشكيلية، أو معلقات أو مطبوعات، وكذا المكتبة وما تحتويه من كتب وموسوعات، كما يمكن أن تحتوي المدرسة على قاعات السمعي البصري، والتي من خلالها يمكن للمدرسة أن تتحصل على أفلام وثائقية وبرامج، كما يمكنها أن تنتج في هذا المجال في عملية تشجيع للتلاميذ واختبار لمواهبهم وقدراتهم، كما يمكن للمدرسة أن تقوم بالعديد من التظاهرات الثقافية والفلكلورية في أوقات الفراغ، والتي يمكن فيها استضافة الكنوز البشرية من حاملي التراث الثقافي اللامادي، وتكريمهم والأخذ منهم

ح- **الجماعات المحلية** : تقع على الجماعات المحلية مسؤولية كبيرة في رسم خارطة التراث الثقافي اللامادي محليا، حيث تعتبر البلدية قاطرة التنمية المحلية، فعلى عاتقها تقع مسؤولية تنشيط التراث الثقافي اللامادي والتنسيق مع باقي القطاعات المذكورة سابقا في عدد من النشاطات المنظمة محليا، كما تضطلع الجماعات المحلية بالعديد من النشاطات والتظاهرات المحلية التي تكون وعاء كبيرا ونشطا للكنوز البشرية الحاملة للتراث الثقافي اللامادي، كما تمتلك الجماعات المحلية الامكانيات المادية التي من شأنها دعم حركة الثقافة وتوفير البيئة الملائمة لها، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على التراث الثقافي اللامادي.

ومن جانب آخر تقدم الجماعات المحلية الدعم لأغلب الجمعيات الناشطة على تراب البلدية، وهو ما يجعل لها اليد العليا من أجل دعم وتنشيط الجمعيات المهتمة بالتراث الثقافي اللامادي والتنسيق بينها، إضافة إلى عملية إحياء المناسبات والأعياد ومشاركة السكان أفراحهم واحتفالاتهم، وهو بذلك تجسيد قوي جدا للتراث الثقافي اللامادي والمحافظة عليه وتنميته.

خ- **وزارة الشباب والرياضة** : يعتبر قطاع الشباب والرياضة من القطاعات التي تتحمل جزء معتبرا من المسؤولية تجاه الحفاظ على التراث الثقافي اللامادي للبلاد، وهذا لما يمتلكه هذا القطاع من إمكانيات ومرافق كبيرة موزعة على كل أطراف البلاد من ملاعب وقاعات رياضة ومسابح وبيوت للشباب ودور للشباب، إضافة إلى الرابطات الرياضية التي تنسق وتدور حول فلك هذا القطاع.

كما تتمثل الأهمية من جانب آخر إلى ارتباط الشباب بشكل كبير بهذا القطاع ونشاطاته الدورية، حيث قل ما نجد شابا ليست له علاقة بالرياضة أو بيوت الشباب أو بدور الشباب أولم ينخرط ضمن الرحلات والنشاطات التي يسهر عليها هذا القطاع الحساس، وعليه فإن لقطاع الشباب والرياضة دور مهم في الحفاظ وترسيخ التراث الثقافي اللامادي،

حيث يمكن دمج التراث الثقافي اللامادي ضمن نشاطات دور الشباب وبيوت الشباب، وضمن الرحلات التي ينظمها القطاع وبشكل كبير خاصة ضمن رابطة الهواء الطلق، أو ضمن الدورات الرياضية التي لا تخلوا من الوصول إليها بقعة من أرض الوطن، ومن جهة أخرى يمكن أيضا إدماج حاملي التراث الثقافي اللامادي ضمن مجمل النشاطات كالأوقات المستقطعة، أو أن تكون هناك إذاعات داخلية ضمن المخيمات الصيفية أو الملاعب أو دور الشباب أو بيوت الشباب وغيرها، يمكن من خلالها المساهمة بشكل كبير في انتشار التراث الثقافي اللامادي والمحافظة عليه ونقله للأجيال وترسيخه لديهم، فعملية الإدماج هذه تحمل فوائد متبادلة، حيث يصبح حامل هذا التراث كشريك اقتصادي ينتفع من نشاطه، وفي المقابل ينتفع الشباب أثناء تواجدهم من هذا التراث الثقافي بشكل ترفيهي.

د- **وزارة الصناعة** : قطاع الصناعة قطاع مهم في عملية التنمية الاقتصادية في البلاد، حيث يحتوي على نسبة هامة جدا من اليد العاملة، وعلية تقع على هذا القطاع مسؤولية كبيرة تجاه التراث الثقافي اللامادي وحامليه، حيث لابد لهذا القطاع أن يجد لهده الفئة الصيغة القانونية لنشاطاتهم وإبداعاتهم، مع إمكانية تسويقها ضمن السلع الاقتصادية المهمة المدرة للثروة والجالبة للعملة الصعبة للبلاد، كما يمكن توفير الأوعية العقارية والمالية والظروف الملائمة لنشاطهم.

ذ- **وزارة التشغيل**: يمكن لقطاع التشغيل والعمل أيضا المساهمة مثل باقي القطاعات في الحفاظ على التراث الثقافي اللامادي للجزائر، وذلك بتثمين هذه الكفاءات والكنوز البشرية الحاملة لهذا التراث، وتسوية الوضعية القانونية على أساس منافستها لباقي الشهادات المعتمدة للتوظيف كشهادات التعليم العالي والتكوين المهني، فهنا يمكن لقطاع التشغيل والعمل إيجاد الحلول التي تمكن من إدماج حاملي التراث اللامادي ضمن القطاعات الاقتصادية كمنشطين في مجالات عديدة.

كما يمكن لقطاع التشغيل والعمل إيجاد السبل القانونية لتوفير مناصب عمل وإن كانت في مجالات مختلفة عن موضوع التراث الثقافي اللامادي، وذلك من أجل التكفل بهم اقتصاديا ليتمكنوا من حمل الرسالة الثقافية التي لديهم والمحافظة عليها وإيصالها للأجيال القادمة، وبذلك يسهل لهم حياة كريمة مقابل مواصلتهم في حمل التراث الثقافي اللامادي ونقله.

الخاتمة :

تتوزع مسؤولية المحافظة على التراث اللامادي لقلعة بني راشد بشكل خاص والجزائر بشكل عام على عدد من القطاعات، والتي وبشكل متكامل يمكن لها أن تحافظ عليه وتصونه وتنميه، فقطاع الثقافة وقطاع الشباب والرياضة وقطاع التربية والتعليم وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ، وقطاع التجارة والصناعة والجماعات المحلية والتشغيل والسياحة والتجارة ، كلها قطاعات يمكنها المحافظة علية ونقله للأجيال عن طريق العمل بشكل متكامل ضمن خطة أولية موحدة، هذا ناهيك عن السعي إلى تحويل هذا التراث إلى سلعة مدرة للثروة تساهم بقسط معتبر في التنمية الاقتصادية للبلاد مع ضمان المحافظة عليه للأجيال القادمة.

---

[1] وعلى العكس من ذلك الثقافة المادية المقصود بها كل الأشياء التي صنعها الإنسان أو يستخدمها للتوافق مع البيئة وقد تتدرج عنه الأشياء من الأواني الفخارية التي استخدمها الإنسان البدائي إلى مركبة الفضاء في البلاد الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية أنظر : مصطفى عمر حمادة، علم الإنسان مدخل الدراسة للمجتمع والثقافة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2007 ،ص 205.
أي أن الثقافة المادية هي كل ما يستطيع أن يلمسه الإنسان من عناصر وأشياء التي تخضع دائما لعامل التغير المستمر والتي سعى الإنسان لاكتسابها أو اختلافها من أجل إشباع حاجاته الأساسية وتتمثل الثقافة المادية في العمارة بشكل عام كالمواقع الآثرية و المدن العتيقة والمتاحف الافتراضية أو المتاحف التي بلا حدود خاصة والمباني والمنشآت ومختلف وسائل النقل وأيضا الفنون والآداب وهي ما

يطلق عليها بالتراث الأدبي والفني وتتمثل في الملابس والحلي والآلات الموسيقية والمخطوطات والصناعات الحرفية اليدوية.....الخ أنظر : – السيد عبد العاطي السيد، المجتمع والثقافة الشخصية دراسة في علم الإجتماع الثقافي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،2003، ص14.

وأن أهم ما يميز الثقافة المادية هو أن مكوناتها رغم تنوعها واختلافها تختص بما لها من شكل أو مظهر فيزيقي أو وجود ملموس ومحسوس كمنتج من صنع الإنسان بغض النظر عن حجمها أو شكلها أو استخدامها أو الهدف منها وهذا هو ما يجعلها تشكل الجانب المادي للثقافة. أنظر : زويش آسيا و آخرون، التراث الثقافي غير المادي بمنطقة الطارف،جمع ودراسة مذكرة لنيل شهادة الليسانس ،المركز الجامعي بالطارف، معهد اللغة العربية وآدابها، قسم الأدب العربي،2007-2008،ص 06.

[2] البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب، المسالك والممالك، ص05.

[3] –فاروق أحمد مصطفى،محمد عباس ابراهيم،الأنثروبولوجيا الثقافية،دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،2005،ص 45.

[4] – نفسه،ص 45.

[5] – عبد الله محمد عبد الرحمان، السيد رشاد غنيم، مدخل علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع،الاسكندرية، 2008،ص 270.

[6] – نفسه ، ص 271.

[7] – فاروق أحمد مصطفى، محمد عباس ابراهيم، مرجع سابق،ص46.

[8] – محمود حسن اسماعيل ، مناهج البحث في اعلام الطفل ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995،ص32.

[9] – نفسه، ص33.

[10] – نفسه، ص33.

[11] – نفسه، ص 15.

[12] – عبد الله محمد عبد الرحمان، السيد رشاد غنيم، مرجع سابق،ص282.

[13] – فاروق أحمد مصطفى، محمد عباس ابراهيم، مرجع سابق،ص 46.

[14] انظر الشكل المدرج في المتن